



مركز جسور للدراسات والتنمية
Jusoor Center for Studies & Development

ورقة بحثية بعنوان...

من أجل اقتصاد مدمج

Jul-2017

عن حملة ”من أجل اقتصاد مدمج“

في الثامن من أبريل من عام 2017، أطلقت منظمة جسور للدراسات والتنمية رسمياً حملة «لبناء اقتصاد مدمج» لمناصرة و تشجيع صاحبات المشاريع للانضمام للاقتصاد الرسمي. وتهدف منظمة جسور من خلال الحملة إلى زيادة نسبة النساء اللواتي يملكن مشاريع مسجلة رسمياً. وذلك من خلال سلسلة من الحلقات النقاشية مع رائدات الأعمال التجارية في مدينة يفرن، سبها، بنغازي، وطرابلس. بالإضافة لعقد الموائد المستديرة، جمع التوقيعات وحملات المناصرة على مواقع التواصل الاجتماعي من أجل التأثير على المشرعين وصناع القرار لصياغة قرار يشمل حوافز تشجيعية للنساء لتسجيل أعمالهن التجارية، من أجل تشكيل بيئة عمل أفضل للمرأة وضمان حقوقها الكاملة في حركة النمو الاقتصادي في البلاد.

تندرج هذه الحملة في إطار مشروع CSO WINS بناء القدرات في جنوب المتوسط لفتح حوار السياسات و رصد وضع المرأة في المجتمع» والذي يموله الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع أعمال و فعاليات مؤسسة نساء الأورومتوسط.



مركز جسور للدراسات والتنمية
Jusoor Center for Studies & Development

المقدمة

تعتبر ظاهرة الاقتصاد الخفي من الظواهر الاقتصادية القديمة، ولقد عرفت في كافة الاقتصاديات المختلفة، إلا أن الاهتمام بهذه الظاهرة لم يبدأ إلا منذ السبعينات من القرن الماضي.

يعد (جوتمان) أول من لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة عندما نشر بحثه عن الاقتصاد السفلي عام 1977، الذي نبه فيه إلى خطورة المعاملات الاقتصادية التي لا يتم تسجيلها ضمن حسابات الناتج القومي الاجمالي.

وقد أطلقت تعبيرات متعددة على الاقتصاد الخفي، فقد اسماه البعض بالاقتصاد التحتي، والبعض الآخر بالاقتصاد الاسود، والاقتصاد غير المرئي، والاقتصاد المغمور، والاقتصاد السفلي، والاقتصاد غير الرسمي، والاقتصاد الثاني، اقتصاد الظل والاقتصاد المقابل، اقتصاد الباب الخلفي، وإيما كانت التسمية فإن الاقتصاد الخفي يعد من الظواهر المعقدة التي تضم الكثير من الجوانب المختلفة والمتشابهة مع بعضها والتي تحتاج إلى درجة أكبر من التحليل والفهم.

يقصد بهذا الظاهرة الاقتصادية كافة المعاملات التي تتم خارج الإطار القانوني، ولا يتم تسجيلها لدى جهات الدولة، وكما يمثل الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة اجتماعية واقتصادية شديدة التعقيد وبالتالي فهو ليس فحسب حالة من غياب تحكيم القانون وتسجيل المعاملات لدى الدلة يقدر ما إنه يكشف عن نمط معين من تداول القيم الاقتصادية، ومن ممارسة النشاط الاقتصادي بالاستناد إلى قواعد غير تلك التي تضعها الدولة وتطبقها، وبما إن المؤسسات الرسمية في أغلب دول العالم النامي حديثة النشأة نسبياً، لا تتمتع بالتجذر في العلاقات الاجتماعية كما هو الحال في البلدان الرأسمالية الأقدم وخاصة في أمريكا الشمالية وغرب أوروبا فإن تلك المعاملات التي تتم بشكل يوصف بغير الرسمي إنما تشير إلى علاقات أكثر تجزراً وانتشاراً، ولا شك كذلك في أنها تلعب دوراً رئيسياً في الحياة الاقتصادية للعديد من المنشآت الاقتصادية في الوصول لمدخلات الإنتاج المختلفة من تمويل وعمالة ومعلومات حول الأسواق.

وبناءً على نتائج دراسات اصدرها صندوق النقد الدولي تبين أن تقديرات حجم الاقتصاد الخفي تراوحت بين 35-44% من اجمالي الناتج المحلي في البلدان النامية وبنسبة تراوحت 21-30% من اجمالي الناتج المحلي في بلدان التحول الاقتصادي، وبنسبة تراوحت 14-16% من اجمالي الناتج المحلي في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وبما أن الاقتصاد الليبي يعد من الاقتصاديات النامية ويعاني من وجود اختلالات هيكلية كنتيجة لاعتماده على القطاع النفطي وهيمنة القطاع العام على مجريات النشاط الاقتصادي، وظهور عدة اشكال من السوق الموازية خلال الفترة (1982 - 1999) سواء كان ذلك في التجارة بالعملات أو السلع، بالإضافة إلى تواجد أعداد كبيرة من العمالة الاجنبية التي تمارس نشاط اقتصادي وتحقق دخول غير خاضعة للضريبة، كما توجد اعداد كبيرة من العمالة الوطنية التي تعمل في الاقتصاد الخفي وغير مسجلة ضمن القوى العاملة في البلاد.

عليه من الممكن التكهن بأن الاقتصاد الخفي يساهم بنسبة لا يستهان بها في الاقتصاد الوطني.

مشكلة البحث

تعاني العديد من دول العالم من ظاهرة تهدد اقتصادياتها تتمثل في الاقتصاد الغير الرسمي، ويشكل هذا النوع من الاقتصاد نسبة لا يستهان بها من الناتج المحلي الاجمالي في اغلب تلك الدول وفي بعض الاحيان ينمو هذا الاقتصاد بمعدلات نمو تفوق معدلات نمو الاقتصاد الرسمي.

وتكمن مشكلة هذا النوع من الاقتصاد في ان البيانات والمعلومات التي تعكس وضع الاقتصاد الرسمي تكون غير صحيحة مما يترتب على ذلك أن السياسات المتخذة قد ينجم عنها آثار عكسية تضر بالاقتصاد.

فالغرض من هذه الدراسة هو معرفة أسباب عزوف النساء في ليبيا عن الدخول في الاقتصاد الرسمي و تقديم توصيات لتشجيع النساء في المساهمة بشكل رسمي في اقتصاد الدولة، و كذلك تهدف الدراسة لفهم مدى نجاح المشاريع الريادية للسيدات ومستوى ما تقدمه الدولة من خدمات ودعم لنجاح تلك المشاريع والرؤية الاستراتيجية حيالها ومدى جهوزية تلك المشاريع الريادية للإفادة بالخدمات التي بالفائدة على المجتمع.

هدف البحث

- 1- إظهار مدى قدرة الدولة لتمكين المشاريع الريادية من تحقيق نموها.
- 2- معرفة اوضاع واحتياجات المرأة لمزاولة الانشطة التجارية.
- 3- فهم اهم العوائق التي تحد من مشاركة المرأة في الاعمال التجارية.
- 4- فهم كيفية تحسين مشاركتها في الاقتصاد الليبي وتشجيعها للانضمام للاقتصاد الرسمي.

منهجية البحث

اتخذت البحث للمشاريع الريادية إطار لها والتي لم تدخل حاضنات الاعمال بعد وكان عددها (53) بواقع 4 مدن في ليبيا (طرابلس- بنغازي- سبها- يفرن) وقد استخدم اسلوب جمع البيانات من خلال المناقشات الجماعية (بؤرية) لحملة مناصرة «نحو اقتصاد مدمج» لتشجيع صاحبات المشاريع التجارية في ليبيا 7102م

تقسيمات البحث

يتم تقسيم هذه البحث إلى اربعة مطالب وهي:

المطلب الأول: أهمية ادماج المرأة في الاقتصاد و تشجيع دورها في القطاع الخاص.

المطلب الثاني: لمحة عامة عن وضع المرأة في زيادة الأعمال في ليبيا.

المطلب الثالث: التحديات لمشاركة المرأة في الاقتصاد الرسمي في ليبيا (تحليل حلقات النقاش البؤرية).

المطلب الرابع: الخلاصة و التوصيات.

1. أهمية ادماج المرأة في الاقتصاد و تشجيع دورها في القطاع الخاص:-

زاد الاهتمام العالمي بتنمية مشاركة المرأة في زيادة الأعمال و البحث عن السياسات التي من شأنها دعم هذا الاتجاه أثناء العقود الأخيرة. و تعززت هذه السياسات لسببين رئيسيين:

- 1- الفجوة بين الجنسين الموجودة في نشاط المشروعات التي تبين عدم المساواة في فرص العمل .
- 2- عدم تطور مشروعات المرأة مما يمثل طاقة غير مستغلة للنمو و الرخاء.

ويتزايد التأكيد علي أن المرأة قادرة علي الإبداع والعمل وتنمية مشروعها بحيث يكون ذلك أساسا لعملية التنمية والحد من الفقر. فمن خلال أنشطة زيادة الأعمال استطاعت المرأة أن توفر لنفسها وظيفة وكذلك بأن تأتي بوظائف للآخرين ، و كما أثبتت المرأة بأنها تستطيع أن تدر دخلا لتحسين معيشة أسرتها وبذلك تحد من الفقر، وتستطيع أيضا أن تمد الأسواق بالمنتجات والخدمات القيمة، وأن تكتسب الاستقلال الاقتصادي، وأن تحد من مستوى العزلة الاجتماعية وأن تساهم بذلك في النمو الاقتصادي. وعلى الرغم من تزايد التحاق المرأة في الوظائف مدفوعة الأجر فإن نصيبها من نشاط المشروعات لا يزال أقل من الرجل وهذا يتغير بسرعة أقل مع الوقت (DCEO2102) وهناك تقديرات لوجود نسبة تبلغ 3.53% من الشركات حول العالم تشارك المرأة في ملكيتها (2102 knaB dlroW)

و على الرغم من ذلك ، فإن مشروعات المرأة كثيرا ما يكون أدائها في مستوى أقل من المشروعات التي يملكها الرجل. فمشروعات المرأة تبدأ أصغر من مشروعات الرجل وغالبا ما تستمر على المستوى متناهي الصغر بمستوى أقل لرأس المال ولا تقوم بتشغيل عمالة وتنمو نموا أبطأ وقلما تدخل في عملية التصدير.

و تتعرض رائدات الأعمال لعقبات جسام مقارنة بالرجال للحصول علي الائتمان نتيجة لإخفاقات «الأنظمة» في السوق، وقلّة المعرفة باحتياجات مشروعات المرأة ، علاوة على ذلك عدم انتفاعهن جيدا بخدمة مقدمي التمويل و خدمات تنمية المشروعات.

و كثيرا ما ينقصهن الوصول لشبكات الأعمال الرئيسية ولفرص السوق. و قد يتعرضن لعوائق بسبب النوع الاجتماعي في إطار العمل القانوني و السياسي وهذا بصفة خاصة هو الوضع في البلاد النامية.

علي الجانب الآخر ، تشير البيانات إلى أن المرأة التي تستطيع أن تقاوم العوائق في بداية مشروعها و نموها و تنتقل به من النطاق متناهي الصغر إلي القطاع الرسمي كما تستطيع أن تنافس كمالكة لمشروع متوسط و كبرى. ولقد أكدت ذلك من الدراسات التي تمت عن رواد و رائدات الأعمال في أمريكا اللاتينية (GTZ et al، 2010) و في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط (Chamlou، 2008).

ولقد اكتشف البحث الأخير أنه على الرغم من أن عددهن أقل إلا أن نساء الشرق الأوسط و شمال أفريقيا ممن يملكن مشروعات ذات كيان رسمي مثل تلك التي يمتلكها الرجل، يتجهن للنشاط التصديري ولتوظيف أفراد متعلمين و عمال مهرة و لتعيين عمالة من النساء أكثر من الرجال. أيضاً يمكن لإنتاجية مشروعات المرأة أن تقف علي قدم المساواة مع المشروعات المملوكة للرجل .

بعض من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية لها تاريخ طويل في تنفيذ سياسات تهدف إلي دعم المرأة في مجال ريادة الأعمال . فعلى سبيل المثال قامت الولايات المتحدة بأول وأكبر دراسة عن النساء صاحبات الأعمال عام 1978م عندما كلف رئيس الولايات المتحدة «فريق عمل رئاسي حول صاحبات الأعمال» لدراسة العوائق التي تعترض امتلاك المرأة للمشروعات والتوصية بالإجراءات التي من شأنها تمهيد الطريق في هذا المجال. وفي كندا بدأت الجهود السياسية و البرامج في أواخر الثمانينات من القرن الماضي، مع عقدين أو ثلاث في البحث عن السعي لمواجهة احتياجات رائدات الأعمال ودعمهم بإمكانات متساوية للحصول علي الفرص والموارد ، وقد تم تطوير عدة ممارسات جيدة في هذا الشأن . وكانت مقدمة هذه التطورات في السياسات و البرامج المبكرة هي تطبيق تشريع بإجراءات نافذه يزيل التفرقة و العوائق الكامنة في النظام من أجل مشاركة أعظم للمرأة في قوة العمل و في الاقتصاد بما في ذلك كصاحبات مشروعات. و قد أتاحت التغييرات التي طرأت علي القوانين في السبعينات من القرن الماضي السماح للمرأة المتزوجة أن يكون لها رأس مالها دون توقيع زوجها وأن تحمل بطاقة ائتمان باسمها.

وقد استغرق الأمر وقتا طويلا حتى تم تغيير موقف البنوك إزاء الموافقة على منح القروض للمرأة وبصفة خاصة إذا كان هذا القرض لبدء مشروع. و نتيجة للتغيير في المواقف الاجتماعية والقانونية الذي صاحبه نظام مكثف لدعم تنمية ريادة الأعمال النسائية، ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في العمل الحر في الولايات المتحدة إلي 34% عام 2009 واستمرت سرعة النمو العددي لمشروعات المرأة ليتجاوز سرعة مشروعات الرجل (American Express 2011).

لا خلاف أنه حتى تكتمل عملية التنمية الاقتصادية لابد من ادماج النساء كشريك أساسي في عملية التوسع الاقتصادي في كافة المجالات زراعية وصناعية وخدمية. و قد استطاعت النساء بالفعل اثبات وجودهن عبر التاريخ بعد النزاعات و الأزمات الاقتصادية كشريك أساسي في عملية التنمية و إعادة الإعمار كالنموذج الإيرلندي و الألماني و الراوندي. و مما لا شك فيه أن للنساء دور هام في ريادة الأعمال في ليبيا في فترة ما بعد الثورة و النزاع المسلح و ان كان يصعب فهم دورها لغياب الإحصائيات الرسمية للحكومية و مصادر ثانوية أخرى موثوق بها للبيانات عن معدلات مشاركة كل من المرأة و الرجل في القوة العاملة وفي العمل الحر.

2. لمحة عامة عن وضع المرأة في ريادة الأعمال في ليبيا

تميز الاقتصاد الليبي خلال فترة الخمسينات من القرن الماضي بتخلفه وعجز قطاعاته الاقتصادية، وعدم قدرته على توفير الاستثمارات اللازمة للتنمية الاقتصادية، وفي معرض التدليل على ذلك أشار الخبير الاقتصادي للأمم المتحدة (فارلي) في عام 1979 بأن الاقتصاد الليبي قبل اكتشاف النفط اقتصاد متخلف، ولا يوجد به ما يشير إلى وجود أية تنمية اقتصادية تذكر، وهذا ما أشار إليه (هيجين) في عام 1980 الذي بين ان الاقتصاد الليبي يحوي بين جانبيه كل معوقات التنمية الاقتصادية.

وفي أواخر الخمسينات مع اكتشاف النفط وتصديره، حيث أخذ قطاع النفط مقاليد الأمور في تمويل مختلف برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومنذ ذلك الوقت وحتى نهاية السبعينيات كان القطاع الخاص هو المالك والمدير للوحدات الانتاجية في النشاط الاقتصادي، وقد بلغت نسبة القوى العاملة فيه حوالي 72% من اجمالي القوة العاملة في البلاد، غير أن التغيرات التنظيمية التي حدثت مع نهاية السبعينيات قلصت دور القطاع الخاص وعززت هيمنة القطاع العام في تسيير النشاط الاقتصادي في البلاد، حيث لم يعد الاقتصاد الخاص لا يستوعب الا حوالي 25% من القوة العاملة.

هناك العديد من العوامل المتشابهة التي تؤدي إلى نشوء ظاهرة الاقتصاد الغير رسمي، وعلى الرغم من اختلاف هذه العوامل من دولة إلى أخرى، إلا أن الاختلالات الهيكلية التي تصيب الاقتصاد الوطني، وتفشي ظاهرة البيروقراطية وتعقد الاجراءات الاداري التي ترتبط بهيمنة القطاع العام على مجريات النشاط الاقتصادي، فضلاً عن ضعف الهيكل الضريبي وارتفاع مستوى الضرائب، و لا يختلف الحال في الاقتصاد الليبي الا ان هناك عوامل خاصة زادت من نشوء هذه الظاهرة والتي يمكن حصر أسبابها في الاتي:-

- 1- التوسع المفاجئ في الإيرادات العامة وزيادة حصة الدولة من عائدات النفط وعوائد الاستثمارات التي تأثرت بزيادة مستوى الاحتياطات وارتفاع أسعار الفائدة في الأسواق العالمية.
- 2- افتقار القطاع الخاص للخبرة مما ادى إلى تكريس حالة اللامساواة في المجتمع الليبي والتي أدت إلى فجوة واسعة في توزيع الدخل وإلى تباين في نمط الحياة بين مختلف الشرائح الاجتماعية وبين الحضر والريف.
- 3- افتقار الدولة للبنى التحتية المادية والاجتماعية.
- 4- التحول في الفلسفة الاقتصادية إلى الاشتراكية والمزيد من هيمنة القطاع العام على لنشاط الاقتصادي من انتاج واستثمار وتوزيع.

ومن هنا بدأ الاقتصاد الليبي يعاني من خلل في التوازن الاقتصادي بشقيه الداخلي والخارجي. و قد ضعف دور النساء و الرجال على حد سواء من جراء هذه السياسة الاقتصادية الاقصائية للقطاع و الخاص و المهمشة للريادة و الابتكار في الدولة.

و خلال فترة التسعينات حدث انتعاش نسبي للقطاع الخاص و تم تخفيف بعض من القيود الاقتصادية المفروضة عليه مع التوجه العام حول تشجيع العمل الحر، و قد استأثرت النساء بالعمل في مجال التعليم الحر و رياض الأطفال و العيادات الخاصة، و لكن معظم النشاط النسوي كان يتركز كما هو الحال اليوم في الاقتصاد الغير رسمي.

و قد انحصرت المشاريع التي تملكها النساء في الاقتصاد الغير رسمي في المجالات التجارية التالية:

- المشاريع الخاص بتعهدات الطعام و الحفلات و المحافل النسائية.
- ستيراد بعض السلع على انها امتعة شخصية دون ان تخضع لرسوم جمركية مثل الأحذية و الملابس و مواد التجميل.
- تصميم و خياطة و تفصيل الأزياء.
- صناعة الخبز و الحلويات.

و خلاصة القول يصعب تقدير حجم الاقتصاد الغير رسمي و بعض التقديرات ترجح أن حجم الاقتصاد الخفي بلغ في الاقتصاد الليبي بنسبة متواضعة في بداية الثمانينات قدرها 2.6% من حجم الانتاج المحلي الاجمالي للأنشطة الاقتصادية غير النفطية والمقدر بنحو 123.5 مليون دينار في عام 1982، و قد استمر حجم الاقتصاد في النمو لتبلغ نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي للأنشطة الاقتصادية غير النفطية 4.8% والمقدر 247.1 مليون دينار عام 1989، أي انه قد نما في المتوسط 20.4% خلال عقد الثمانينات، في حين واصلت هذه النسبة ارتفاعها خلال عقد التسعينات حتى بلغت 8.3% في عام 1999 والمقدر بحوالي 834.7 مليون دينار ليبي، أي ان الاقتصاد الخفي نما في المتوسط بمعدل بلغ 17.3% خلال عقد التسعينيات، بينما انخفضت نسبة مساهمة حجم الاقتصاد الخفي خلال الألفية الثالثة لتصل نسبة مساهمة الاقتصاد الخفي إلى 3.1% والمقدر بنحو 707.1 مليون دينار ليبي عام 2006. و لا توجد تقديرات رسمية حول نسبة النساء في الاقتصاد الغير رسمي و يصعب الحصول على أي بيانات لها علاقة بدور المرأة في القطاع الخاص بصفة عامة.

3. التحديات لمشاركة المرأة في الاقتصاد الرسمي في ليبيا (تحليل حلقات النقاش الأربعة)

قام فريق مركز جسور للدراسات و التنمية بعقد جلسات حوارية مع صاحبات مشاريع في أربع مدن ليبية، ثلاث مدن رئيسية (طرابلس، بنغازي و سبها) و مدينة يفرن في جبل نفوسه غرب مدينة طرابلس، و التي يغلب عليها الطابع الريفي. حضر هذه الجلسات 40 سيدة أغلبهن صاحبات مشاريع تجارية و البعض الآخر من المهتمات ببدء مشاريعهن.

و قد تمحور النقاش حول أهم التحديات التي تواجه رائدات الأعمال الليبيات، و كذلك ناقش رؤية السيدات من واقع خبرتهن العملية عن أفضل الحلول التي قد تساهم في تشجيعهن على الانضمام للاقتصاد الرسمي.

و سيأتي تفصيل نتائج النقاشات و الذي ارتكز على محورين و هما:

المحور الأول: التحديات التي تواجه صاحبات المشاريع في ليبيا

تشكل النساء في ليبيا نسبة كبيرة في المشروعات المتناهية الصغر و الصغرى، و على الرغم من هذا فإن أغلب مساهمة النساء في السوق الغير رسمي، و هذا لعدة أسباب تم حصر بعضها في تقرير البنك الدولي «ممارسة أنشطة الأعمال 2017 حول ترتيب سهولة ممارسة الأعمال التجارية»، حيث حلت ليبيا في المرتبة 163 من 189 دولة. و اعتبر التقرير ليبيا من الدول التي يصعب ممارسة النشاط الاقتصادي فيها. و في الجلسات النقاش البؤرية تم طرح هذا التساؤل على السيدات من مختلف المدن و تم تلخيص ردودهم في الجدول التالي:

العوائق التي تحد من مشاركة المرأة في النشاط التجاري	عدد الموافقات	عدد غير الموافقات	لم يبدین رأيهن
المسؤوليات الاسرية	%30	%60	%10
ارتفاع تكلفة البدء في نشاط تجاري رسمي	%100	-	-
نقص التدريب و المعرفة المهنية في ادارة الأعمال التجارية	%60	%40	-
ارتفاع الرسوم الحكومية التي يتوجب دفعها للدولة	%90	%10	-
عدم وجود أي تسهيلات أو مساعدات مالية و مصرفية تشجع على التسجيل	%100	-	-
الخوف من العنف و الانتقاد و التعامل مع الغرباء	%30	%50	%20
النظرة الاجتماعية لعمل المرأة	%20	%70	%10
افتقاد النماذج القيادية النسائية الناجحة و تدني دعم النساء لبعضهن	%20	%30	%50

الجدول رقم (1) العوائق التي تحد من مشاركة النساء في النشاط التجاري

و عليه نستخلص أن التحديات الرئيسية ليست مرتبطة بالدرجة الأولى بالعامل الاجتماعي و الذي تم ادراجه كسبب لضعف مشاركة النساء و لكن و حسب النتائج التي أظهرت توافق شبه تام على أن العائق و التحدي الرئيسي مرتبط بالنظام الذي أعدته الدولة للبدء في النشاط الاقتصادي، بما فيه من صعوبة في عملية تسجيل النشاط التجاري وارتفاع التكلفة المالية للتسجيل و طول المدة لاتمام عملية التسجيل. بالإضافة إلى غياب الحوافز و الامتيازات الممنوحة للمشاريع صغيرة الدخل كالتسهيلات المصرفية و الاعفاءات الجمركية و غيرها.

المحور الثاني: الحلول لتشجيع النساء للإنضمام للإقتصاد الرسمي

أكدت منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية في التوصيات المتضمنة في تقريرها حول المشروعات الصغرى و المتوسطة في ليبيا « المشروعات الصغرى و المتوسطة و إعادة بناء ليبيا» 2016، على أهمية تشجيع النساء للمشاركة في النشاط الاقتصادي، حيث أن له تأثير كبير في تحسين دخل الأسر و خاصة أن في مراحل النزاعات المسلحة يكون التعامل مع النساء في المعاملات التجارية أكثر ثقة و سلاسة، مما يجعل حظهن في الوصول لأكبر شريحة من العملاء أكثر من الرجال وهذا ما يعزز أهمية دورهن في عملية التنمية و إعادة البناء.

و قد ناقش المحور الثاني النساء المشاركات في حلقات النقاش رؤيتهن الشخصية لتحسين مشاركة المرأة في النشاط التجاري و قد اتفقت الحاضرات على ستة حلول رئيسية كما مبين في الجدول رقم (2).

الحلول المقترحة	عدد الموافقات	عدد غير الموافقات	لم يبدین رأيهن
تعديل القوانين المتعلقة بالنشطة التجارية	100%	-	-
توفير التسهيلات المصرفية و المالية للمشاريع النسائية	100%	-	-
تسهيل متطلبات وإجراءات تسجيل المشاريع	90%	-	10%
تفعيل و تطوير دور حاضنات الأعمال الخاصة بالمرأة	80%	-	20%
توفير حوافر و اعفاءات للمشاريع النسائية متناهية الصغر و الصغرى	100%	-	-
نشر الوعي حول أهمية دور المرأة في عملية التنمية الاقتصادية	80%	-	20%

الجدول رقم (2) الحلول المقترحة لرفع مستوى مشاركة النساء في النشاط التجاري

و حسب الجدول نرى التركيز على ثلاث نواحي رئيسية التشريعات، التسهيلات المالية و المصرفية و رفع القدرات و زيادة الوعي المجتمعي، أن الأغلبية توافقت على ضرورة تعديل التشريعات المختصة بمزاولة الأنشطة الإقتصادية و التي لا تتلائم مع طبيعة و حجم نشاطات المشاريع المتناهية الصغر و الصغرى، و قد اتفقت العينة على ضرورة صياغة القانون لتسهيل متطلبات تسجيل المشاريع الصغرى و منها تخفيض قيمة رأس المال المطلوب و عدم شرط ايداعه في المصرف لحين اتمام الاجراءات، و كذلك رأى البعض ان الرسوم الحكومية لاستخراج التراخيص و التسجيل في الغرفة التجارية تعد عالية و خصوصاً بأنه لا توجد مزايا من التسجيل في الأخيرة.

أما من الناحية المالية و المصرفية، فقد اتفقت العينة على أنهم لا يستخدمون في التسهيلات المصرفية المقدمة حالياً من النظام المصرفي الليبي، و ذلك لعدة أسبابها أهمها انها تحتاج لشركات ذات رسمال كبير أو نشاط مرتفع الدخل و هو ما يتنافى مع طبيعة أغلب المشاريع النسائية المشاركة و لذلك اتفق الجميع على ضرورة توفير تسهيلات مصرفية أو حوافز مالية خاصة بالمشاريع الصغرى كما هو موجود في دول مثل الأردن و مصر و غيرهما.

و العامل الأخير هو فيما يتعلق ببناء القدرات و رفع الوعي المجتمعي بأهمية المرأة في عملية النمو الإقتصادي، و كما مبين بالجدول فقد اتفق الاغلبية على أهمية تفعيل دور حاضنات الأعمال و تطويره بما يتلائم مع الاحتياجات الفعلية للسوق الليبي من خلال برامج تدريبية او محاضرات تثقيفية و ملتقيات للتعارف و التشبيك بين أصحاب العمل. و كما اهتمت الحاضرات بأهمية نشر الوعي بأهمية تمكين المرأة اقتصادياً و ماله من أثر مهم في اقتصاديات ما بعد الحروب و النزاعات و ذلك من خلال عمل مؤسسات المجتمع المدني و غيرها من الجهات ذات العلاقة.

الخلاصة و التوصيات

تلخص هذه الورقة إلى مجموعة من النتائج اهمها:
أن انخفاض نسبة المساهمة للاقتصاد الغير رسمي في الاقتصاد الليبي ترجع لكون أن معظم المؤسسات العاملة في الاقتصاد الوطني خاضعة لسيطرة الاقتصاد العام كما أن نسبة مساهمة القطاع الخاص لا زالت متواضعة و قد نتج من هيمنة القطاع العام وغياب الشفافية و غياب الحوكمة الرشيدة خلقت فجوة عميقة ساهمت في خلق العديد من المشاكل الاقتصادية مثل ارتفاع نسبة البطالة، تفشي الفساد، انخفاض مستوى الرفاهية وانتشار الفقر، تخلف القدرات الادارية والفنية والانتاجية، الخلل في توزيع الدخل و ضعف حافز الاستثمار.

على الرغم من أن صاحبات المشاريع في ليبيا طاقة كامنة و يلعبن دور مهم في التنمية الاقتصادية في هذه المرحلة، فقد تأثرت المرأة الليبية بشكل كبير من السياسات الاقتصادية والتجارية، حيث تدرج معظم مشاريعها ضمن فئة الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر، في حين أنها تساهم بشكل فعال في الحد من الفقر وخلق التنمية الاقتصادية المحلية و الوطنية في فترة الصراع الحالي، و هذا الدور غير مدرج في مؤشرات الاقتصاد الرسمي. و علاوة عن ذلك، فأن المشاريع النسائية لديها فرص أقل للنمو وتوسيع أنشطتها، في حين أنها تمتلك حصة كبيرة في السوق، و القدرة على خلق فرص العمل ودعم الأعمال التجارية الأخرى.

التوصيات:

- الدعم التشريعي من خلال سن قوانين و قرارات التي تؤكد على ضرورة القضاء على الحواجز والعقبات التي تعوق المشاريع الصغرى والمتوسطة وتشجيع التعاونيات بأشكالها المختلفة، والتدابير الحمائية التشريعية للصناعات الصغيرة.
- سن حزمة من الحوافز و المزايا و الاعفاءات لتشجيع النساء صاحبات المشاريع المتناهية الصغر و الصغيرة للتسجيل في الاقتصاد و المساعدة الفعلية في عملية التنمية الاقتصادية و اعادة الاعمار.
- تفعيل و تطوير دور حاضنات أعمال المرأة لتتضمن تقديم الدعم المالي و الخدمات الاستشارية وتنظيم الندوات والدورات التأهيلية وتقديم الدعم التقني والمهني لرفع من كفاءة و دقرات صاحبات المشاريع.
- الدعم التسويقي بشأن المشتريات من الصناعات الصغيرة والمتوسطة و سن قانون يلزم الحكومة بإتاحة الفرصة أمام هذه الصناعات للحصول على عقود حكومية.
- التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني و الجهات ذات العلاقة لوضع برامج للتدريب والارتقاء التقني و الفني وبحث و تطوير الانتاج الاستخدام الامثل للموارد لضمان الاستمرارية المشاريع الصغرى والمتوسطة.
- الاهتمام بتوفير قاعدة بيانات و احصائيات خاصة بالمرأة في العملية الاقتصادية و التنموية.

عن البحث

الأستاذة نسرين بن عامر. باحثة في مجال حقوق المرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة، باحث متعاون مع نقابة المحامين الامريكية. ترأس الأستاذة نسرين منصب مجلس إدارة منظمة حقوقيون بلا قيود وشبكة مدافعات، و تشغل وظيفة مستشار قانوني بمراقبة اقتصاد بنغازي.

المراجع

أ- أسامة الجيلاني على- باحث اقتصادي بأدارة البحوث والاحصاء – مصرف ليبيا المركزي . الاقتصاد الخفي فى ليبيا أسبابه ، حجمه ، آثاره الاقتصادية

عمرو عادلي مقال تحليلي 07 كانون الأول/ديسمبر 2015 الشروق هل الاقتصاد غير الرسمي كله مساوى؟

د. انور احمد نهار العزام ، أ.م.د. صباح محمد موسى تأثير استخدام حاضنات الأعمال في إنجاح المشاريع الريادية في الأردن

OECD Report: SMEs in Libya's Reconstruction. Preparing for a Post-Conflict Economy, <http://www.oecd.org/countries/libya/smes-in-libya-s-reconstruction-9789264264205-en.htm>



مركز جسور للدراسات والتنمية
Jusoor Center for Studies & Development